

## البحث الخامس في بيان اعتقادهم في الصحابة

واعلم أنه ليس أحد من فرق الزيدية أطول إثباتاً ، ولا أكثر تصريحاً بالسب (١) حق الصحابة من هذه الفرقة ؛ أعنى الجارودية .

فأما سائر فرق الزيدية ؛ فليسوا بقائلين بإكفار ولا تفسيق ؛ ولكن أكبر ما يعتقدون الخطأ في مخالفة النصوص ، من غير زيادة على هذا ، وقد قدمنا ؛ فيما سلف من ٨٧ ظ / الرواية عن أكابر أهل البيت ، ولكن هذه الفرقة اختصوا بما ذكرناه ، واستبدوا ؛ وإلا فالأكابر من أهل البيت ؛ عليهم السلام ؛ والسابقون منهم والمقتصدون ؛ بريعون من هذه المقالة .

وأما ما روى عن الإمام ؛ المنصور عليه السلام (٢) ؛ عن الجارودية ، فقد تأولنا كلامه ، كما مر بيانه ؛ وأن قدره أعلى وأشرف من أن يكون متابعاً للجارود والجارود ليس أهلاً للمتابعة ؛ ولولا أن المذاهب لا بد من إسنادها إلى قائلها ؛ لكان أهلاً أن لا ينقل عنه هذا المذهب ؛ لمخالفته لمذهب الأمة ، وما هو المشهور من مذهب العترة .

فهذه بدعة ابتدعتها من نفسه ، وافية افتراها من جهته ؛ لم يقم عليها دلالة ، ولا برهان ؛ ولا صدرت عن عقيدة ملزمة وإيمان ؛ ولقد كان يكفي عن هذه المقالة التولى لأمر المؤمنين ، والتفضيل له على غيره من الصحابة ، وإثبات إمامته بالنصوص من غير تعرض لتكفير ولا تفسيق .

ومن أعظم البراهين على بطلان هذه المذاهب ، أعنى مذهب الجارود ، وباجترائه على الوقاحة بتفسيق الصحابة وإكفارهم ، هو ما كتبنا ، ونقل عن الأئمة السابقين من آباءنا ، مملوءة من مذاهبهم ورواياتهم ومضطربات اجتهادهم ، ما أعلم كتاباً من كتب الأئمة ؛ إلا وفيه ذكر الصحابة ؛ إما اعتقاداً لمذاهبهم ، وإما تصحيحاً لرواياتهم ؛ وإما اعتماداً على قولهم ؛ ومن يكون كافراً أو فاسقاً لا يعول على قوله ؛ وكيف يعتمد على خبره أم كيف يوثق باجتهاده . . . ١٢ .

(١) في الاصل : بالشبوت

(٢) عبد الله بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن سليمان بن حمزة ، إمام زيدى ، كان عالماً مجتهداً واديباً شاعراً برجع سنة ٥٩٣ ، والامام يحيى هنا يكذب مقالته في الصحابة و هي مشهورة انظر المعرود اللؤلؤية ١ / ٣٣ .